

الإمام أبو الأعلى المودودي

حول كتابي الألفية الأولى

في العصر الحاضر

مكتبة الرشيد

2. وَلَكِنْ ابْنُ الشَّيْخِ الْأَحْمَدِ:

فِي الْعَمْرِ الْخَصْلِ

تأليف: أبو الأعلى المودودي

ترجمة: خليل أحمد الحامدي،

مكتبة الرشيد

الرياض

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

مكتبة الرشيد
للنشر والتوزيع
طريق الحجاز - ص.ب: ١٧٥٢٢ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١
الرياض - المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

يسرنا أن نقدم إلى الاخوة القراء ثلاث حلقات من الحوار الذي جرى بين الأستاذ أبو الأعلى المودودي وبين إذاعة باكستان حول موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحديث . وقد جرى هذا الحوار في الفترة التي كانت حكومة باكستان أعلنت البدء في تطبيق الشريعة الإسلامية في باكستان تجاه بالرغبة المسلمين . فالحلقة الأولى والثانية أذيعتا في ٨ و ٩ من شهر بريل ١٩٧٨م حينما كانت القوانين الإسلامية تحت اعداد ودراسة المجلس الفكري الإسلامي وكان المسلمون يمارسون الضغط على تطبيقها بدون ما تأخير بينما كانت العناصر المعادية تشتغل لتشويش الأذهان وبليلة الأفكار حول هذا الأمر . وفي النهاية تمكنت الحكومة من تطبيق طائفة من القوانين على رغم العقوبات في الثاني عشر من شهر ربيع الأول عام ١٣٩٩هـ ، وفي هذه المناسبة اجرت إذاعة باكستان الحلقة الثالثة من الحوار مع الأستاذ المودودي حفظه الله في ٦ مارس ١٩٧٩م .

إن جميع تلك الحلقات وإن كانت في غاية الإيجاز بيد أن القراء الكرام يستطيعون أن يطلعوا من خلالها على التساؤلات التي توجه من

(ب)

أصحاب العقلية الحديثة إلى الذين يحاولون تطبيق النظام الإسلامى فى العصر الحديث كما يطلعون على الأساليب التى يجب اتخاذها لانتاج هذه المهمة الشاقة .

ويسعدنا أن نقول أن الحركة الإسلامية فى باكستان أخذت على عواتقها تحقيق هذه المهمة على رغم ما يعترضها من عقبات كؤدة وأشواك شائكة فى الطريق . ومما لا شك فيه أنها تقدمت فيه بعض الاضواط إلا أن بعضها الآخر وهو الأهم لا يزال ينتظر جهوداً متضاعفة وتضحيات صادقة . والنصر دائماً حليف المؤمنين . وذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم .

خليل أحمد الحامدى

مدير دارالعروة للدعوة الإسلامية
لاهور ○ باكستان

٢٧/٨/١٩٧٩م

أسلوب الرسول ﷺ في الحكم

مندوب اذاعة باكستان :

ساحرة استاذنا الكبير قائد الحركة الاسلامية .

من اللحظات السعيدة لإذاعة باكستان أن يحضركم مندوبها ويوجه إليكم بعض الاسئلة . ولا يخفى على سماحتكم أن دولة باكستان تريد الاعتصام بحبل الله بعد أن عاشت ثلاثين سنة في ظروف الانحراف . ومن فضل الله علينا أنه لا يختلف اثنان اليوم في جعل باكستان دولة اسلامية .

يا صاحب السماحة ، هناك اكثر من واحد من الرواد والقادة ، ولكننا لانزال نعاني الاضطراب والتشويش من عدم الاهتداء إلى ما هو الحق ، وصرنا في وضع يتمثل جيدا في قول الشاعر الاردى ما معناه بالعربية : «امشى مع كل من يسير في الدرب خطوات قليلة . ولا ازال اجهل من هو الرائد» .

نحن اليوم في حاجة ملحة إلى التوجيهات التي جاء بها النبي ﷺ حتى نسير في الطريق المستقيم ويصلح بذلك دنيانا وديننا .

يا صاحب السماحة ، أول ما نرجوه منكم هو أن تبينوا لنا الاسلوب

الذى اختاره الرسول عليه الصلاة والسلام للحكم . وثانياً : كيف يمكن لنا اتباع هذا الاسلوب فى العصر الحاضر .

ولمعرفة محاسن دولة راقية أو عيوبها فى العصر الحاضر تؤخذ الأمور الأربعة بعين الاعتبار :

- ١- من هو مصدر السلطة العليا فى الدولة .
 - ٢- ما هو مدى حرية القضاء ونزاهته فيها .
 - ٣- ما هى نوعية السلطة التشريعية وحدودها ونطاقها .
 - ٤- ما هى حدود السلطة التنفيذية واختصاصاتها وخصائصها .
- ومن هذا المنطلق نتوجه اليكم برجاء حار أن تلقوا الاضواء على عهد النبي ﷺ . حيث نحن وراء البحث عن كنوز تجعلنا نعيش وفق احكام الرسول ﷺ وتعاليمه : نعيش وفقها اليوم ، وغدا ، بل ابدا دائما .

المودودى :

يسرنى كثيرا أنكم اتحتم لى هذه الفرصة لأبين لعامة المسلمين فى بلدى بصفة عامة ، ولحكاه بصفة خاصة على أن نظام الحكم الذى اقامه النبي ﷺ ماذا كان شكله واساسه .

إن الامر الاساسى الذى عرضه الرسول عليه الصلاة والتسليم هو : أن السلطة العليا المطلقة ليست إلا لله سبحانه وتعالى . فالأرض أرض الله . وكل ما نعيش عليه من ماء وهواء وضوء وما إلى ذلك هو ملك لله سبحانه وتعالى . هذا الجسم الذى نعيش به ، والقوى الكامنة فيه ، واعضاءه ، وجوارحه هو الذى وهبنا اياها . ولا يحق لنا ابتداء أن ندعى لانفسنا السلطة المطلقة ، أو نعترف بها لاحد يدعيها من دون الله . سواء أكان ذلك المدعى شخصا أو حزبا أو فئة أو مؤسسة .

فاول شيء عمقه النبي ﷺ في اذهان البشر ودعا الناس إلى
الايمان به هو : أن الملك لله تعالى ، والحكم له أيضا . ولا يجوز لاحد
أن يشرع للناس قانونهم .

والامر الثاني الذى له اهمية اساسية في الدين أيضا هو أن النبي
ﷺ اوضح للناس أن الله سبحانه وتعالى لا يؤتى قانونه للناس مباشرة .
ولما يؤتبه لهم بواسطة انبيائه ورسله . والرسول ﷺ لم يكن حاكما
منتخبا ولم يصطنع حكمه من تلقاء نفسه ، بل الله سبحانه وتعالى اعطاه
هذا المنصب ، وأمره بأن يعلم الناس ، ويزكيهم ، ويصلح اذهانهم
وافكارهم ويقوم اخلاقهم ، ويبلغهم رسالات الله واحكامه . ويطبقها
بالذين يؤمنون بها ويطيعونها ابتغاء مرضات الله .

والامر الثالث الذى دعا النبي ﷺ إلى الايمان به هو الآخرة .
فالإنسان إذا لم يؤمن بكونه مسؤولا امام الله . وبأنه يبعث بعد موته ،
ويقوم امام الله ، ويحاسب على كل عمل من اعماله لا يمكنه أن يسير في
طريق الاسلام . كما لا يمكنه أن يصبح انسانا حقيقيا .

إن هذه الأمور الاساسية الثلاثة ظل النبي ﷺ يدعو إليها ،
ويعرضها على الناس في مكة المكرمة ثلاث عشرة سنة متتالية . فالذين
آمنوا به ورضوا بتلك العقائد جعل منهم أمة واحدة ونظمهم في
جماعة واحدة .

وفي السنوات الثلاث الاخيرة من عهده ﷺ في مكة المكرمة
آمن به جماعة قليلة من اهل يثرب وهم دعوا النبي ﷺ أن يهجر اليهم
ويهجر معه اصحابه . وصدقت السيدة عائشة رضى الله عنها حينما
قالت : «إن المدينة فتحت بالقرآن» إذ لم يكن هناك سيف أو قوة

قاهرة ارغمت اهل المدينة على الاسلام . بل لما بلغهم القرآن وعلموا بما انزل في مكة من سور القرآن آمنوا بها ايمانا صادقا . ولم يكتفوا بذلك ، بل دعوا النبي ﷺ وأصحابه إلى الهجرة إلى قريتهم (يثرب) الصغيرة . ولم تكن لهم هذه الدعوة دعوة اللجوء إلى هذه القرية بل كانت لأجل أن يكون النبي ﷺ لهم معلما ، ومرييا ، وحاكما ، وأن يكون المهاجرون والانصار أمة اسلامية واحدة ، وأن يقام في تلك القرية ذلك النظام للحياة الذي آمنت به الأمة دينا وشريعة . وعلى ذلك فقد قامت الحكومة الاسلامية في المدينة المنورة في ذلك اليوم الذي نزل فيه النبي ﷺ المدينة .

وأول ما قامت به الحكومة الاسلامية هو العناية بنشر العلم والوعى بين الناس . لأن الاسلام هو العلم لا الجهل . واستنفذ النبي ﷺ وأصحابه جهودهم في أن يعرف الناس دينهم ، ويؤمنوا به على وعى وبصيرة . وبقدر ما انتشر الوعى واصبح الناس يعتنقون الاسلام ازدادت قوة الاسلام وتوطدت دعائمه .

والامر الثانى الذى حققه الرسول عليه الصلاة والسلام هو أنه زكى نفوس الناس ، واقام اعوجاجهم ، وانشأ مجتمعا يقوم كل شىء فيه على اساس الاخلاق المستقيمة . إذ أن أى نظام للحكم مهما كان يبلغ من سمو قمته ، ومهما كانت قوانينه تبلغ من الصلاح أوجها إذا كان بناءه لا يقوم على قاعدة من الخلق النزيه ، وإذا كان القائمون به لم يكونوا من أصحاب السيرة المستقيمة والسلوك النظيف وإذا كان المجتمع الذى يخاطبه لم يكن مجتمعا يؤمن بالله ويخافه لئلا يدوم ذلك النظام للحكم أبدا . ولذلك النبي ﷺ مع تكريسه الجهود في الدعوة

الى الايمان بالله ونشر العلم ركز عنايته على تزكية النفوس وتحسين الاخلاق .
 وكان من مقتضى طبيعة نظام الحكم الذى جاء به النبي ﷺ أن تكون
 اخلاق الناس تسير طبيعته وتنسجم معه . ولذلك لم يفتقر النبي ﷺ
 الى استخدام القوة لتنفيذ الاحكام والقوانين فى اغلب الاحيان ، ولم
 يحتاج الى ارغام الناس على الطاعة قسراً . وإنما كان يكفيه أن يقول
 للناس : إن الله امركم بالأمر الفلانى ونهاكم عن الأمر الفلانى . وإذا
 بالناس يأتون بما أمروا وينتهون عما نهوا عنه عن طواعية انفسهم .
 ولم يكن عند النبي ﷺ من شرطة أو سجن أو شبكة للمخابرات . وما
 كان يدور بخلد أحد أن يبلغ الناس شىء من الرسول للعامل به فيخالفوه .

خذوا مثالا على ذلك حكم تحريم الخمر : عند ما أعلن فى المدينة
 حكم التحريم اصبح الناس يريقون الخمر ويكسرون أوانيها ويمتنعون
 من تناولها . واصبح من كان يشربها وبلغه النهى يصرفها عن فمه .
 ولا تجدون ولا مثالا واحداً فى جميع تاريخ البشرية لهذا النوع من
 الالتزام والاتباع . وما يوم امريكا بعيد . انها صرفت آلاف الملايين
 من الأموال لاقتناع الناس على اضرار الخمر ومساوئيه . وقد جندت
 كافة الوسائل الاعلامية لشرح النتائج السيئة للادمان . وادخل على الدستور
 الأمريكى بعد تأييد الرأى العام تعديل " منع بموجبه الخمر فى امريكا .
 ولكن اليوم التالى لصدور قانون منع الخمر بدأت ظواهر المخالفة
 القانونية فى طول البلد وعرضه . صار الناس يشربون الانواع الرديئة
 من الخمر . وقد بلغ الأمر الى حد أن الشارع الأمريكى اضطر لالغاء
 قانون منع الخمر . ولكم الآن أن تقارنوا بين المثالين : مثال يبرهن
 على أن ما أن صدر حكم تحريم الخمر إلا واقبل الناس على تطبيقه إيماناً

واحسابا . ومثال يوضح أنه يقرر قانون منع الخمر معززا بالناييد الشعبي ، بعد تمهيد الجواب وبذل الدعاية على اوسع النطاق . ولكن صدور القانون يقترب بمخالفته بدون ما تاخير . وهذا دليل واضح على أن نظام الحكم الصالح اساسه الايمان والتقوى . وبانعدام هذين الامرين مهما وضعنا احسن الدساتير وأفضل القوانين لا تعدو حبرا على الورق ولا تنال طريقها إلى التنفيذ في الأرض .

مندوب اذاعة باكستان :

الخصائص الأربعة للنظام الديمقراطي الغربي الذي اشرت إليه في البداية هل كان الحكم الإسلامى أيام النبي ﷺ يتسم بتلك الخصائص ؟ وإذا كان فبأى شكل ؟

المودودى :

فيما يتعلق بالسلطة العليا سبق أن قلت أن تلك السلطة ليست إلا لله سبحانه وتعالى كما علمنا بذلك النبي ﷺ . وأما تصنيف الحكومة إلى ثلاث سلطات : التنفيذية والتشريعية والقضائية فهذا التصنيف لم يكن في عهد النبي ﷺ . فهو ﷺ كان شارعا وكان قاضيا وكان حاكما . فكل تلك السلطات كانت مجتمعة في شخص النبي ﷺ بحيث كونه نبيا مأمورا من الله . ولكن كان من دأب الرسول عليه الصلاة والسلام أن الأمر الذى كان يأتيه من الله عز وجل كان يطالب الناس باتباعه اتباعا كليا . ولم يكن هناك متسع في مناقشته . أما الذى لم ينزل فيه أمر من السماء كان يستشير فيه أصحابه ، وكان يعطى لهم الحق في الاختلاف معه . وحدث أكثر من مرة أنه ﷺ تخلى عن رأيه إلى رأى أصحابه . والمثال على ذلك ما حدث في غزوة بدر حيث

أنه ﷺ اختار مكانا للنزول فقام أحد أصحابه الحباب بن المنذر يسأل : يا رسول الله ، أرأيت هذا المنزل ، أمزلا أنزله الله ، ليس لنا أن نتقدمه ، ولا نتأخر عنه ، أم هو الرأى والحرب والمكيدة ؟ قال : بل هو الرأى والحرب والمكيدة فقال : يا رسول الله ، فان هذا ليس بمنزل فتنهض بالناس حتى نأتى أدنى ماء من القوم ، فنزله فقال رسول الله ﷺ : لقد اشرت بالرأى فتنهض رسول الله ﷺ ومن معه من الناس ، فسار حتى إذا اتى أدنى ماء من القوم نزل عليه .

يمكنكم أن تفهموا من خلال ذلك أن الرسول ﷺ كان يروض الناس على امرين : أحدهما : كل امر ينزل من الله يطيعوه اطاعة مطلقة بدون تلكؤ . وثانيها : الامر الذى لم ينزل فيه حكم من الله يستشار فيه اصحاب الرأى والبصيرة ويتاح لهم حق مناقشته ، واستبانة ما فيه من جوانب الحسن أو القبح ، ويتاح لهم حتى الاختلاف معه فى بعض آرائه ، وعرض رأى آخر عليه ثم الاخذ بالرأى الذى يقرر بعد المشاورة .

ولكم مثال آخر من هذا القبيل : عند ما اكفهرت الظروف واشتد البلاء فى غزوة الأحزاب اراد الرسول ﷺ أن يعقد الصلح مع بعض القبائل من غطفان : اعداء الاسلام ، على ثلث ثمار المدينة ، لأجل فصلها من تكتل المشركين . فلما اراد رسول الله ﷺ أن يفعل ذلك بعث إلى سعد بن معاذ وسعد بن عباد ، فذكر ذلك لهما ، واستشارهما فيه ، فقالا له : يا رسول الله : امرأ نجبه وتصنعه ؟ أم شيئا امرك الله به ، لا بد لنا من العمل به ، أم شيئا تصنعه لنا ؟ قال : بل شئ اصنعه لكم ، والله ما اصنع ذلك إلا لأتتى رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة ، كالبوكم من كل جانب فاردت أن اكسر عنكم من شوكتهم إلى امر ما ،

فقال له سعد بن معاذ : يا رسول الله ، قد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الاوثان لا نعبد الله ولا نعرفه ، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة إلا قرى (ضيافة) أوبيعا . أفحين أكرمنا الله بالاسلام ، وهدانا له ، واعزنا بك وبه نعطيتهم أموالنا ؟ والله ما لنا بهذا من حاجة ، والله لا نعطيتهم إلا السيف ، حتى يحكم الله بيننا وبينهم ، قال رسول الله ﷺ : فانت وذلك فتنازل سعد بن معاذ الصحيفة فمحا ما فيها من الكتاب ثم قال : ليجهدوا علينا .

ويمكنكم أن تعرفوا مما ذكرت آنفا أسلوب الرسول ﷺ للحكم حيث أن الأمور التي كان الله يتزل فيها حكمه لم يكن فيها ما نصطلح عليه اليوم بالديمقراطية . والأمور التي لم يكن فيها حكم الله كانت تتسم بروح التشاور (روح الديمقراطية بدون تشبيه) .

ونأخذ الآن موضوع السلطة القضائية . إن الرسول ﷺ كان قاضيا حيث قال الله عز وجل : «إنا أنزلنا إليك الكتاب لنحكم بين الناس بما أراك الله» . وعلى هذا كانت السلطة القضائية بيد النبي ﷺ . وكان أسلوبه في القضاء وتسوية النزاعات أنه ﷺ كان يحرص على أن لا يتحقق العدل الكامل فحسب ، بل أن يلمس الناس بوضوح بذلك العدل الاسلامي . فكل القضايا كانت تطرح في المحكمة العلنية . ولا نجد ولا مثالا واحدا للمحاكمة السرية . من المشهور أن أحد اصحاب رسول الله ﷺ كتب إلى مشركي مكة قبيل الفتح أخبرهم باعتراف المسلمين المهجوم عليهم فعثر على هذا الكتاب . وكان هذا الأمر بمثابة التجسس لحساب العدو والخيانة مع الحكومة . ولو سألنا اليوم آراء الناس لقالوا : إن هذا النوع من القضية لا بد أن يحاكم فيها في المحكمة السرية . إلا أن

الرسول عليه الصلاة والسلام اقام المحكمة في المسجد علنا ، وسمع إلى الادلاء وقضى ما شاء الله أن يقضى . وكانت القاعدة الثانية من قواعد القضاء النبوى أن لا يقضى فى امر إلا بعد أن يسمع إلى ما عند الخصمين ، وأن لا يحرم أحد من حقه من الحقوق الاساسية إلا بعد اتاحته الدفاع عن نفسه بكل حرية . وإن القضاة الذين عينهم النبي ﷺ خارج المدينة كان ينصحهم بأن لا يقضوا فى خصومة بدون أن يسمعوا إلى ما عند اطراف الخصومة . وقد اغلق النبي ﷺ باب الشفاعة بكل شدة فيما يرجع إلى القضاء . وحدث بعد فتح مكة أن سرق امرأة من قريش : تقول عائشة رضى الله عنها : أن قريشا اهتمهم شأن المخزومية التى سرق . فقالوا . من يكلم فيها رسول الله ﷺ ؟ فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا اسامة حَب رسول الله ﷺ ؟ فكلمه اسامة فقال : «أتشفع فى حد من حدود الله ؟ ثم قام ، فخطب ، فقال : يا ايها الناس ، انما هلك الذين قبلكم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه . وإذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد ، وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطعت يدها . وهكذا فقد سد النبي ﷺ باب الشفاعة فى الحدود ، بل لقد وضع قاعدة شاملة جعلت بموجبها كل الناس سواسية فى القانون . ومنع الناس من تضليل القاضى والحصول على الحكم لهم بهذه الطريقة . قال ﷺ : إنما انا بشر وانكم تختصمون إلى فاعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما اسمع فمن قضيت له بحق مسلم فانما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليركها .

ونلتى الآن الاضواء على السلطة التشريعية فان الدين الذى جاء به النبي ﷺ كان القانون فيه لله سبحانه وتعالى كمبدأ اساسى . وكذلك

كان حق التشريع فيه لله تعالى . ولذلك لم يكن النبي ﷺ فيه مشرعا مستقلا . انما كان منفذا لقانون الله ، وشارحا ومربيا للناس على تنفيذه بالعدل والقسط . فبين للناس أولا ما هو قانون الله ثم شرح ذلك القانون فيما نجاهه في سنته ﷺ . فمثلا ورد في القرآن حكم السرقة حيث قيل : «السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما» . وهذا حكم موجز كل الايجاز مجمل كل الاجمال . ولكننا نجد في سنة الرسول ﷺ كيف نطبق هذا الحكم ، ومتى نطبقه ومتى لا نطبقه . وما هي السرقة ، وما هي ليست بسرقة . وما هو نصابها الذي بموجبه يطبق هذا الحكم ، وما هي الأموال التي تدخل في حكم السرقة والتي لا تدخل في حكمها . ولولا التفصيل الذي جاء في السنة لما استطعنا أن نطبق حكم السرقة بصورة صحيحة . ويتضح من ذلك أن النبي ﷺ لم يكن مشرعا مستقلا بل الله سبحانه وتعالى هو المشرع ، وكان النبي شارحا لقانونه بتكليف منه عز وجل . فالذي نسميه القانون الاسلامي هو ما في كتاب الله . وأما السنة فهي ما يحتوي عليه كتب الحديث .

والأسلوب الذي اختاره النبي ﷺ لتنفيذ القانون كان يشتمل على ما يلي من المبادئ الرئيسية :

- ١- ادرؤا الحدود بالشبهات .
- ٢- إن الامام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة .
- ٣- أن يقضى للناس في الخصومات بالتراضى بينهم . ولهم أن يعفوا عن احد إذا ارادوا أو أن يستروا احدا . وكل ذلك قبل أن يبلغ الأمر القاضي . فاذا بلغ القاضي فلا عفو ولا ستر ، فالقاضي يقضى فيه بما يراه من الحق .

٤- ونهى الرسول ﷺ بكل شدة من بذل اية محاولة في التأثير على قضاء القاضى . وأمر القاضى بأن يقضى فى ضوء كتاب الله وسنة رسوله وبما يراه من الحق .

٥- وقال ﷺ : القضاة ثلاثة : واحد فى الجنة واثنان فى النار فاما الذى فى الجنة فرجل عرف الحق فقضى به ، ورجل عرف الحكم فجار فى الحكم فهو فى النار ، ورجل قضى للناس عن جهل فهو فى النار .

وهناك أمور أخرى يجب أن تفهموها جيدا : لا نستطيع أن نفهم جيدا ما كان عليه عهد النبي ﷺ من شئون الحكم إذا جعلنا النظريات السياسية المعاصرة مقياسا لفهمها . فالدولة فى العصر الحاضر تتكون من ثلاث شعب : تنفيذية وقضائية وتشريعية . والقانون الاساسى للدولة تقرر ما لكل شعبة منها من الحدود والاختصاصات . هذا فى العصر الحاضر . أما ما كان عليه عصر النبي ﷺ أن المدينة المنورة قبل هجرة النبي ﷺ كان فيها لكل دار من دور القوم حيطان منفصلة كانت تشتمل على اراضيهم وحدائقهم ويوتهم وسقائفهم التى كانت يجتمعون تحتها عند المهام . وكان يسودهم النظام القبلى . وكل قبيلة منهم كانت تتولى شئونها . ولما اسلم نفر من اهل المدينة فى بيعة العقبة فى مكة طلبوا منه ﷺ أن يعين لهم النقباء فعين النبي ﷺ لهم اثنى عشر نقيبا ممن كانوا اكثرهم صلاحا ونفوذا وثقة عند القوم . وكان من مسئولية كل نقيب منهم أن يستعين بمن فى قبيلته من وجهاء واشراف فيهم الصلاح والنجابة . يستعين بهم فى نشر الاسلام واصلاح الاخلاق وتسوية المعاملات . والذى آمن من اشراف القبائل ورؤسائها جعله

النبي ﷺ أيضا سيد قومه وشيخ قبيلته . ولما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة أقر بنفس النظام . وكل ما كان هناك من فرق هو أن الاشراف المسلمين من المدينة حلوا مناصب الرئاسة محل الاشراف المشركين . وهذا التغير لم يحدث بالانتخاب أو التصويت . وإنما كان من طبيعة الانقلاب الاسلامي أن يتعد الاشراف المشركون ويتقدم الاشراف المسلمون في كل مجال من مجالات الحياة . ولتسيير شئون المدينة كان النبي ﷺ يستشير أصحاب الرأي من المهاجرين والانصار . وهذا الوضع لا يشبه النظام التشريعي أو البرلماني في العصر الحاضر . والذين كانوا من ذوى النفوذ والرأي والامانة من المسلمين سواء أكانوا من المهاجرين أو الانصار كان النبي ﷺ يدعوهم كلما أهمه أمر ما أو مسته حاجة . وهؤلاء لم يكونوا منتخبين من قبل العوام . ولم يكن هناك من انتخاب حسب المصطلح الحديث . إلا انهم كانوا على قدر من المعرفة والبصيرة والنفوذ عند العوام حيث لو أجرى لهم الانتخاب على الطريقة الحديثة لكانوا هم الناجحين بكل تأكيد . ثم لم يكن من الضروري أن يدعى كل واحد منهم عند كل ملمة أو معاملة . بل كلما كان الأمر يتطلب إلى التشاور استشير من كان حاضرا في المدينة . وكان يكفي حتى عند اهم القضايا وخطر المسائل أن ينادى مناد بحضور الناس في المسجد النبوي .

ولما اتسعت دائرة الدولة الاسلامية خارج المدينة عين النبي ﷺ ولاية وعمالا في مختلف المناطق . وهم الذين كانوا يحكمون الشئون الادارية ، وكانوا قادة يتولون شئون الجند . ولم يكن في ذلك العهد جيش نظامي كجيوشنا . بل عامة المسلمين كانوا يخرجون إلى الجهاد متطوعين عندما يدعوهم الداعي . وكذلك عين النبي ﷺ قضاة في

مختلف الاقطار، وكانوا في حرية تامة في شئون القضاء . حيث لم يكن لعامل أو وال أن يتدخل في شؤونه . وكذلك استعمل النبي ﷺ نفرا من اصحابه على تعليم الناس دينهم . ولم تكن الغاية من التعليم تعليمهم القراءة والكتابة بل كان مراده أن يتلو المعلم للناس القرآن ، ويلقنهم معانيه ، ويبين لهم سنة الرسول عليه الصلاة والسلام . وكان التعليم في اغلب الاحيان شفاهيا . وكذلك المعلمون كانوا يتولون تربية الناس خلقيا وفكريا بنفس الاسلوب الذي كانوا تعلموها من النبي ﷺ . فمثلا بعد فتح مكة جعل النبي ﷺ عتاب بن أسيد واليا عليها وجعل معاذ بن جبل معلما فيها .

أما جباية أموال الزكاة فعين النبي ﷺ محصيلين في بعض النواح . وأمر رؤساء القبائل جباية أموال الزكاة في النواح الأخرى . والاقطار التي استسلمت للدولة الاسلامية على الخراج لم يكن فيها من يجبي أموال الخراج . ولما فتحت خيبر وتصالح يهود خيبر مع النبي ﷺ على نصف زروعها كان النبي ﷺ يبعث احدا من اصحابه ايام الحصاد ، وكان يجعل كل الزروع نصيبين . وكان يخبرهم ان ياخذوا ايتهما ارادوا . وجاء في كتب التاريخ أن المسلمين لما أخذوا منهم الخراج على هذه الطريقة قال اليهود : على هذا المدل تقوم السماوات والأرض . هذه هي الصورة الموجزة لنظام الحكم النبوي .

(٨ ابريل ١٩٧٨ م)



كيف نطبق النظام الإسلامى

فى العهد الحاضر

مندوب اذاعة باكستان :

يا صاحب السماحة ، لقد وضحتم لنا فى الحلقة الاذاعية الأولى ما كان للرسول ﷺ من أسلوب فى الحكم . ولكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المقام هو : لا نستطيع أن نجد اليوم شخصية مثل شخصية الرسول ﷺ تجمع بين جميع الكمالات والكمال ، ولا نجد كذلك جماعة مثالية رباها النبي ﷺ بأروع التربية وامثلها كجماعة الخلفاء الراشدين والصحابه رضى الله عنهم ، ولا المجتمع الذى كونه النبي ﷺ فى منتهى النظافة ، ولا التربية الخلقية التى امتاز بها عهد النبي ﷺ . وإذا أردنا البدء فى تطبيق النظام الإسلامى فى المجتمعات المعاصرة الفاسدة فكيف لنا أن نصوصغ الخصائص الاربعة ، التى ذكرناها فى الحلقة السابقة والننى تعتبر خصائص الدولة العصرية ، فى قوالب النظام الإسلامى ، ثم ماذا سيكون . الترتيب والتدريب الذى نأخذ بهما لأجل تحويل المجتمعات الفاسدة الحالية إلى المجتمعات الصالحة . الرجاء أن تتفضلوا مشكورين بالقاء الأضواء على هذه التساؤلات ؟

المودودى :

إن اول أمر يجب أن تفهموه جيدا فى هذا الصدد هو أن الشيء

الذى نصفه بالنظام الاسلامى لا تستطيع حكومة عديمة الايمان بالله وفاقدة السلوك المستقيم تسييره ابدا . فالادارة الخالية من خشية الله لا تستطيع تطبيق الاسلام . كذلك لا يمكن ان يقوم الاسلام بصورة سليمة فى مجتمع يكون وضعه الخلقى سيئا بصنفة عامة . بل تبذل الجهود المستمرة لتخريبه . وكما تعلمون عشنا مدة من الزمن ، فى ظل نظام المملوك المسلمين فى شبه القارة الهندية ، الذى لم يكن اسلاميا بمعنى الكلمة ، ولكنه مع هذا كان القانون الإسلامى هو الذى كان يسود المجتمع . وكان أدل العلم والدعوة يتعاون مهام تربية الناس وإصلاحهم . ولأجل ذلك فالمجتمع فى ذلك العهد المائى على رغم انه لم يكن على مستوى المجتمع الذى كان فى عهد الرسول ﷺ وفى عهد الخلفاء الراشدين لم تكن حالة الناس الخلقية فاسدة فيه بدرجة الفساد الذى طرأ فيما بعد ، ولم يكن الناس كذلك على جهل بالإسلام بقدر ما أصبحوا جاهلين به فيما بعد . إن شرب الخمر كان عندهم نادرا جدا . وكذلك — المحرمات الاخرى . وصحيح أن بعض الناس كانوا يزاولون المنكرات ويرتكبون الآثام ، ولكنهم لم يكونوا يرتكبونها على مرأى من الناس ومسمعهم .

وحينما قامت الحكومة الانكليزية أول ما قامت فى البنغال فى منتصف القرن الثامن عشر الميلادى كان الأمر بحيث كتب بعض الكتاب الانكليز :

«أن حوادث السرقة كانت منعدمة إذ كانت تقطع يد السارق . ولم يكن يتوقع أحد أن يكون المسلم كاذبا . بل لم يكن يتصور أحد أن المسلم يشهد شهادة الزور أمام المحكمة . وعامة المسلمين كانوا مشفقين . بل كانت نسبة التعليم تبلغ مائة فى المائة» .

هذا ما بقى عليه المسلمون الى أواخر القرن الثامن عشر الميلادى
فى الهند .

ولما احتل الاستعمار الإنكليزى هذه القارة غير نظام القاتون فيها،
وغير نظام الاقتصاد فيها ، وبث فى نظامنا الاجتماعى آثارا سيئة جدا .
وأصبح النظام الاسلامى للتعليم والتربية ، مثلا ، يعانى عجزا ماديا لأن
الحكومة تخلت عن رعايتها ، وصارت المعاهد الإسلامية لا تسير إلا بمعونة
الأثرياء من المسلمين ، وأغلقت الحكومة أبواب الرزق على خريجي
تلك المعاهد . بينما النظام الانكليزى للتربية والتعليم الذى روجه الانكليز
فتح أبواب الرزق على مصراعيها فى وجه خريجه فى جانب ، وفى الجانب
الآخر شرع ذلك النظام بمبادئه وأسمه الهدامة يمحو من أذهان المسلمين
التصورات القائلة بالايمان بالله والرسول واليوم الآخر . هذا ما ورثناه من
العهد الإنكليزى .

ومن المؤسف جدا أنه لم تبذل محاولات جدية فى تبديل هذه
الأوضاع بعد قيام باكستان ، بل لا أبالغ إذا قلت أن الفساد الذى طرأ
على المسلمين فى مدة ثلاثين سنة مضت هو اكبر حجما واكثر اتساعا
من الفساد الذى لحق بهم طيلة العهد الانكليزى . وإذا قامت حكومة
إسلامية اليوم وازادت تحسين تلك الأوضاع لانتوقع منها أن تقلبها ظهر
المجن ، وتعود الى الحياة الإسلامية بكامل الوجوه بين عشية وضحاها .

ولكى نبدأ فى تطبيق النظام الاسلامى لا مناص لنا من أن
يتولى زمام الحكومة أشخاص يكرسون جميع وسائل الاعلام ، وجميع
أجهزة التعليم ، وجميع الانظمة الادارية فى نشر الوعى الاسلامى بين عامة
المسلمين وفى اصلاح حالتهم الخلقية على أوسع النطاق . وبقدر ما ينتشر

الوعى الاسلامى بينهم ، وبقدر ما تتحسن حالتهم الخلقية بقدر ما يتهيأ الجو للنظام الاسلامى الشامل .

وكنا نأمل بأن الحكومة التى ستتولى أزمة الأمور فى باكستان عقب انتهاء العهد الانكليزى سوف تتخذ نفس المنهج الذى أشرت اليه ، أى سوف تستخدم كل طاقات الوسائل الاعلامية فى انعاش العقائد الاسلامية ، وانشاء الخلق الاسلامى السليم فى عامة المسلمين ، وسوف تضع نظاما للتعليم والتربية يكون من عامة الافراد عنصرا صالحا للمجتمع الاسلامى ومواطنا مخلصا للدولة الاسلامية ، وسوف تقضى على نظام التعليم الذى ينشر الالحاد . وسوف تروج مكانه نظاما للتعليم يدعو الى الايمان بالله واطاعته ، وسوف تحاول جعل الناس يميزون بين الحلال والحرام . ولكن من سوء حظنا أنه لم يتحقق أمل من تلك الآمال الطويلة العريضة. ولو اتخذت الحكومة التى تولت أمور باكستان فى بداية الأمر كافة الوسائل والتدابير لتحقيق تلك الآمال لكان الوضع فيها غير الوضع الذى نحن فيه اليوم .

اذن لابد لنا اليوم من أن ننطلق من نقطة البداية . ولا مانع من أن نحاولوا تطبيق القوانين الاسلامية ، ولا مانع من تدوينها تلك القوانين حتى نستطيع محاسمتها أن تحكم بها . الا أنه لا يجوز الاكتفاء بهذا الأمر حتى نقول ان النظام الاسلامى قد قام . بل يجب علينا أن نركز أكثر ما نستطيع على ان ندرس التعليم الاسلامى فى جميع مدارسنا الابتدائية والثانوية وجميع كلياتنا وجامعاتنا ، وأن نستخدم جميع الوسائل الاعلامية فى تبصير المسلمين بما هو الايمان والاخلاق ، بدلا من أن نستخدمها فى نشر الرذائل والمنكرات والجرائم . ويجب علينا كذلك أن

نبين لعامة الناس ماهي الاخلاق الاسلامية وماهي الاخلاق الكافرة ، وما هو الفارق بين هذه وتلك . وسبق ان قلت ان النظام الاسلامي لم يقيم الا في مجتمع عمق فيه أساس الايمان قبل كل شيء ، ثم أقيم على ذلك الأساس الوطيد نظام الاخلاق بكامله ، ونظام الاجتماع بكامله ، ونظام الاقتصاد بكامله ، ونظام السياسة بكامله ، ونظام القانون بكامله .

واذا اردنا ان نعود الى ذلك العهد المثالي فلا بد لنا ان نعود بنفس الاسلوب . لأننا اذا لم نعمق في قلوب الناس دعائم الايمان بالله والايمان بالرسول والايمان بالقرآن والايمان بالآخرة لا تثمر جهودنا بمجرد تبديل القوانين . اذ انكم تعرفون جيدا كيف ان البوليس عندنا يملك مهارة فائقة في اختلاق القضايا على الناس الابرياء ، بل انه قد حاز قصب السبق في هذا الشأن لحد أنه يستطيع أن يتحدى جميع العالم في اختلاق القضايا وتزويرها . وكذلك حدث عن الشهود ولا حرج . فانهم يعتبرون أن المحكمة ليست إلا مكان شهادة الزور . بل ان البوليس نفسه يصنع دائما فئة من الشهود الكاذبين مستعدة للشهادة الكاذبة في أى وقت .

هذه الأمور فقط اذا اوضعتها أمام أعينكم تستطيعون ان تقدروا من خلالها كيف يستقيم امر القانون الاسلامي بصورة صحيحة مادامت الأجهزة المسؤولة عن نفاذ القانون بلغت من الفساد قمته .

وبمع هذا وذاك علينا أن ندرس بكل دقة وانخلاص أساليب ناجعة لتخليد قانون الاسلام . وبجانب ذلك يجب على ولائ الأمور المالية أو المالية بأنفسهم أن يداخلوا إصلاحات جذرية على الجهاز التنظيمي . كما يجب عليهم ان يمدحوا نظام التعليم والتربية ، وأن يستعملوا جميع الوسائل المعرفية الايمانية في قلوب الناس وإصلاح

سلوكهم وجعلهم يخشون الله في السر والعلن ، وفي المنشط والمكروه .

مندوب الاذاعة :

يا صاحب السماحة ! «الشعب الباكستاني عبيد العصا» هذا المثل كثيرا ما يدور على ألسنة عامة الناس . إذن فهل النظام الاسلامي كذلك لن يقوم الا بالعصا ؟

المودودي :

ان للعصا ايضا مكانا في النظام الاسلامي . ولكن ذلك في آخر الاشواط . والترتيب الفعلي في الاسلام هو كما يلي : تبذل الجهود أولا وقبل كل شيء في اصلاح الازدهان والافكار بالتوجيه العام حتى تتخلي الناس عن الافكار الفاسدة . ثم تتركس الجهود اضعافا مضاعفة في تحسين أخلاقهم حتى يتهيأ في كل حارة وفي كل دار جماعة من الناس الصالحين يقدرون التحكم في عصابات المجرمين ، ويتولون مهمة اثاره جوانب التدن والامانة والصلاح في الناس . وهكذا يمكن أن ينشأ في البلد رأى عام لا يسمح للمنكر أن يرفع رأسه . وإذا حاول أحد أن يتجه إلى الفساد في مثل هذا الجو يجد في طريقه العديد من العقبات والعراقيل . وإذا حاول أن يتجه إلى الصلاح والتقوى يجد المجتمع كله يشجعه على ذلك . ثم إن الاسلام يريد أن يكون مجتمعا يكون الناس فيه متراسدين متضامنين يواسي بعضهم بعضا ويناصر بعضهم بعضا في حالات الشدة واللين . ويكون كل شخص فيه مؤيدا للعدل ومعارضاً للظلم . ويكون كل شخص فيه يحرم نفسه من الطعام لو علم أن جاره نام جائعا . ثم ان الاسلام يقيم نظاما للاقتصاد يعتبر الربا حراما والزكاة

واجبة ، ويغلق أبواب الكسب الحرام ، ويؤمن لكل مواطن تكافؤ الفرض للكسب الحلال حتى لا يبقى شخص يحرم من ضرورات الحياة .

وبعد هذه التدابير كلها يأتي دور العصا . لأن الشخص الذي لا يستقيم أمره بدافع الإيمان ، ولا بالتربية الخلقية ، ولا بالتعليم ، ولا بتوفير العدل له ، ولا بتحسين الأوضاع الاقتصادية ، ولا بالجو الصالح العام ان الشخص الذي لا يستقيم أمره بكل ذلك ليس له من علاج إلا العصا . فيستخدم عليه العصا بصورة علنية يكون عبرة لجميع الأشخاص الذين تراودهم النفس لارتكاب الجرائم وانتهاج طريق السوء . ومن الخطأ الفاحش ان نتغاضى عن منهجية النظام الإسلامى . ونتناول موضوع العقوبات فقط . وسبق أن قلت ان الاسلام يشرع ، قبل كل شيء ، بغرس الإيمان فى قلوب الناس ، ثم يأخذ فى تقويم سلوكهم فىأخذ بكل ما يمكن من الأساليب والوسائل فى خلق رأى عام قوى لتنمية المعروفات وسحق المنكرات ، ويقيم نظاما للاجتماع والاقتصاد والسياسة يضيق مجال العمل السيئ ويسهل مجال العمل الحسن ، ويسد جميع الابواب التى بها تنمو الفواحش وتنتشر الجرائم . وأخيرا بعد كل ذلك هو يستخدم العصا (أى القوة) لقمع كل أمر خبيث يرفع رأسه فى المجتمع . ومن أظلم ممن يتحدث عن الاسلام فيجعل آخر تدابير الاسلام أولها ويمسح كل المخلقات الوسطانية مسحا ، اساءة لسمعة الاسلام وتشويهاً لديباجته الوضاعة .

ممدوب الاذاعة :

فيما قلت عن الحكومة صحيح كل الصحة . فمادام لايتوفر للحكومة رجال يريدون بكل أمانة وصدق تطبيق الاسلام ، ويكونون

بمستواهم الخلقى والعلمى صالحين لهذه المهمة الجليلة لا يظهر الاسلام بمظهره الكامل ولا يثمر نتائجه المرجوة . ولكن ينشأ السؤال هنا : ليس لتغيير الحكومة فى العصر الحاضر الا طريق الانتخابات . فهل تتفضلون واضعين امام عينيكم عهد النبى ﷺ ، بالقاء الأضواء على طريقة تجعل نظام الانتخاب الغربى المعاصر منسجما مع نظام الإسلام القائم على الشورى . فالى أى حد وبأى أسلوب ؟

المودودى :

اعلموا جيدا اننا مدعوون الى ان نتقدم الى الامام من الوضع الذى نحن فيه الآن . وعلينا ان لا نتغافل عن هدفنا الذى نريد تحقيقه . حتى لانضع خطوة الا الى ذلك الهدف شئنا أم أبينا . ومما لابد منه ان تكون نقطة انطلاقنا هى الانتخاب لأنه لا يمكن أن نغير نظام الحكومة أو رجال الحكومة فى بلادنا الا بهذه الطريقة . ولانجد طريقة أخرى فى الوقت الحاضر نغير بها بصورة سلمية نظام الحكومة . فعلى ان نكرس كل جهودنا فى أن لانستخدم طرق سيئة فى الانتخاب مثل الاكراه ، أو التزوير ، أو استغلال العصبية الاقليمية أو الطائفية أو النسبية أو القبلية ، أو الدعاية الكاذبة ، أو كيل السباب والفسوق للمنافس ، أو شراء الذمم ، أو تزوير اوراق الناخبين ، أو تزوير النتائج الانتخابية . بل يعطى للناخبين حرية كاملة ل ينتخبوا من يشأون من المرشحين الذين نزلوا فى المعركة الانتخابية .

ثم يفرض على الافراد أو الاحزاب عدم دخول الانتخاب الا بطريقة معقولة : هى أن كل شخص أو حزب يدخل الانتخاب يقدم للجماهير بيانه الانتخابى ومما يستهدفه من وراء نجاحه فى الانتخاب . ثم يترك

الأمر إلى الناس لكي يختاروا من المرشحين من يشاءون ويرفضوا منهم من لا يشاءون . ومن المحتمل أن لا ننجح في دورة الانتخاب الأولى في تغيير أسلوب التفكير ومقياس الاختيار عند عامة الناس . ولكن إذا بقي نظام الانتخاب مستقيماً سايماً ، كما قلت ، فلا جرم أن يأتي يوم ينتقل فيه نظام الحكم بكامله إلى رجال من أصحاب الأمانة والصدق والاخلاص والإيمان . وبعد ذلك نستطيع أن نراجع نظامنا الحالي للانتخاب ونختار مكانه ذلك النظام المثالي من جديد يلائم تماماً منهج الإسلام للحكم .

والذي أقصد من ذلك أننا لا نستطيع أن نصل إلى هدفنا الذي نستهدفه طقرة وبوثة واحدة .
مندوب الإذاعة :

يا صاحب السماحة ! هناك تساؤلات كثيرة تحتاج الصدر ، وندعو الله سبحانه وتعالى أن يسبغ عليكم الشفاء الكامل حتى تتمكن من جلسة أخرى مطولة معكم لمناقشة هذه التساؤلات .

ولكن أحب أن أعرف منكم أن الدعوة التي جعلتموها نصب عينيكم في الحياة ثم جامدتم في سبيلها طول الحياة وقد وصلتكم اليوم - والحمد لله على ذلك - مرحلة تكاد تبلغ الدعوة هدفها المنشود . أحب أن أعرف منكم كيف تتصورون الأوضاع الحالية في ضوء جهودكم التي بذلتموها حتى الآن : هل إن جهودكم صارت تثمر نتائجها المنطقية ويمل قد حققتم فعلاً انتصاراً لدعوتكم ؟

ألمة نوري :

شهادتي هي أنني لا أعرف . من عادتني أن لا أذكر

فارغة ولا أثنى على نفسى . ولكن الذى لا يخفى على أحد أن الجهود المتصلة التى بذلت فى ترويج الافكار الاسلامية - ولم اكن وحدى فى هذا الميدان بل كثيرون من غيرى كذلك استنفدوا جهودهم فى هذا المجال - أصبحت الطبقات المثقفة فى باكستان تحب الاسلام نتيجة لتلك الجهود . وصحيح ان اخلاق تلك الطبقات لم تبلغ المستوى المطلوب . الا ان حركة نشر الافكار الاسلامية جعلتها تفهم الاسلام بصورته الصحيحة الكاملة ، وكذلك اثارت فى قلبها حماسا عارما لاقامة النظام الاسلامى .

ان مؤسساتنا التعليمية التى أقيمت على نظام الميكياولى للتعليم والتربية نشأ فى المؤسسات نفسها بفضل تلك الجهود جيل ظل يحب الاسلام حبا عميقا ويفهمه فهما جيدا . وقد تواجهنا اليوم مسألة هامة وهى توعية الجماهير . وانتم تعرفون ان عامة الجماهير فى باكستان اميون . ونحن نتفكر هذه الايام كيف نشر بينها الوعي الاسلامى . وبما أن اغلبية الناخبين فى باكستان اميون وهم دائما عرضة للتضليل من قبل المغرضين والهدامين ولأجل ذلك لاينعقد الانتخاب فى باكستان بصورة صحيحة وسليمة مهما حاول المثقفون عقده صحيحا بنسبة مائة فى المائة .

ومن واجب شبابنا المثقفين وعلمائنا الكرام فى هذه المرحلة ان ينصرفوا كليا الى تبصير عامة الجماهير فى القرى والارياف والمدن ، وليس من الضرورى ان تكون عامة الجماهير قد تنال قسطا كبيرا من الثقافة فى المدارس والمعاهد . ونتم يتشتر الاسلام فى عهد النبى ﷺ بالكثيب . بل انتشر بالدعوة والوعظ والتوجيه العام . ولذلك ليس من

الضرورى ان نجعل عامة الجماهير تقرأ وتكتب أولا ، ثم نفهمها الدين . بل علينا ان نأخذ بنفس الاسلوب الذى كان اخذ به النبي ﷺ واصحابه من تعليم الجماهير شفاهايا وتبصيرها بما فرضه الله عليها من فرائض وواجبات ، وتوعيتها بما هو الحلال والحرام ، وغرس خشية الله في قلوبها ، وتحذيرها من عذابه الشديد على اقتراف الكبائر . وترغيبها الى الاعمال الصالحة ومكارم الاخلاق . ونؤمن بأن آيات الله واحاديث رسوله التى بدلت العرب ظهرا للبطن الى ما قبل اربعة عشر قرنا تستطيع أن تحقق الغرائب والمعجزات اليوم ايضا ، بشرط أن نستعين بها لاصلاح المجتمع وتزكية النفوس وتربية الجماهير ولا يصلح آخر هذه الامة الا بما صلح به اولها .

ومن الاهمية بمكان ان نقدم للناس توجيهات اصيلة من القرآن والسنة بما عليه من جلاء ووضوح . ونغرس في قلوبهم الايمان بالله ورسوله ، ونقول لهم : انكم مهما استطعتم أن تستخفوا عن أعين الناس لا تستطيعون أن تستخفوا عن الله . ومن الممكن أن تنجوا بأنفسكم من عقاب الناس ولكنكم لا تستطيعون بحال ان تنجوا من عذاب الله . وهناك كتاب يكتبه الكرام البررة عما تعملون . وهو سوف ينطق عليكم بالحق . ولا بد لكل نفس أن تذوق ذائقة الموت ، وتحضر يوم القيامة امام الله فيحاسبها على كل عمل من اعمالها . وليس من المعقول ان تتركوا الصلوات الخمس ، وتفطروا علنا في رمضان ، وتهينوا بذلك دين الله ، وتدنسوا انفسكم بالآثام بكل جرأة ، وتحضروا الله يوم القيامة وانتم قد سلبتم حقوق الناس وانتهكتم اعراضهم وتعرضتم لكراماتهم وارقتم دماءهم ثم بعد كل ذلك تنالوا البراءة من عذاب الله . يمكنكم ان تمكروا في الدنيا ما استطعتم . ولا يؤاخذكم عليه احد . ولكن كيف

لكم ان تخلصوا من مؤاخذه الله العلى القدير. وهو عليم بذات الصدور .
 هذا وغيره من التوجيهات الربانية الصافية إذا قدمتم للناس وغرستم
 في قلوبهم ترون بأمر أعينكم كيف ينشأ الوعي السليم في عامة السكان
 رويدا رويدا وكيف تنتعش فيهم المعنوية والاحساس النبيل .

وإذا علم الناس ، بعد ذلك ، بأنهم مدعوون من الله ورسوله الى أن
 يقيموا في الارض النظام الاسلامى فلا بد من أن يبهشوا عن الذين
 يصلحون لهذه المهمة الجليلة ، وينتخبوهم ، ولا يقيموا في مصايد
 الدجالين الكذابين .

وعامة الناس يعرفون : الى اى طيب يذهب احدهم اذا مرض .
 أو الى اى محام يذهب اذا اقيمت عليه القضية في المحكمة . وعلى غرار
 ذلك اذا انشأتم فيهم شعورا صحيحا بالاسلام وفهما سليما عنه لا جرم
 انهم يعرفون بأنفسهم بعد ذلك : اى المرشحين في الانتخاب يصلح
 لاقامة النظام الاسلامى اذا نجح في الانتخاب . ونفرض انهم يخطئون
 في انتخاب المرشحين الصالحين في معركة انتخابية . ولكنهم سوف
 لا يقعون في نفس الخطأ في المعركة الأخرى اذا استمرت جهود نشر
 الوعي الاسلامى بينهم على قدم وساق ، وبقي باب توجيه النقد مفتوحا
 على ما يعمل به الحكام من اعمال منحرفة عن الاسلام ، بأسلوب علمى
 معقول . ونفرض ان ينجح في الانتخاب اناس سيئون ويتولون ازمة
 الأمور ، ويحكمون بما يشاءون ، ثم يحاولون تزوير الانتخاب القادم فانهم
 اذا فعلوا ذلك سوف يواجهون بإذن الله نفس الحركة الشعبية التى
 اطاحت بحكم بوتو ذلك الدكتاتور الظالم الفئاك .

وهناك أساليب أخرى لتبصير الجماهير بالاسلام ومقتضياته ، علينا

أن نعتنى بها بصفة خاصة . فمثلا في بلادنا عدد كبير من الاتحادات العمالية . فعلينا ان نبث بين العمال افكارا توضح أن النظام الذى ينصف العامل هو الاسلام وليس الاشتراكية . ولا علاج لمشكلاته الا فى اتباع الاسلام . أما الاشتراكية فهى لم تنصف العمال فى الماضى ولن تنصفهم فى المستقبل . ومن الافضل ان يتولى مهمة نشر الدوعى الاسلامى بين العمال شباب درسوا جيدا الانظمة الاشتراكية والشيوعية واوضاع الدول الشيوعية و الاشتراكية . وذلك بدلائل قاطعة وأمثلة واقعية لا قبل لاحد إنكارها . وهكذا نستطيع أن نحول الحركات العمالية بالتدريج الى الحركات الاسلامية . ونستطيع ان نوجد فى العمال شعورا صافيا يستطيعون بفضلهم معرفة قاداتهم جيدا : هل هم اتباع ماركس ولينن أم اتباع الله ورسوله . ثم يترك لهم : هل هم يحبون ان يبعثوا يوم القيامة تحت لواء ماركس ولينن أو تحت لواء رسول رب العالمين .

وللفلاحين أيضا مسائل ومشاكل . فعليكم ان تبينوا لهم أن ليست لها حلول عادلة إلا فى الاسلام . ولما هاجر النبي ﷺ الى المدينة المنورة وجد أهلها من الانصار يمارسون الزراعة . وكان قبل الاسلام نزاعات كثيرة بين أصحاب الاراضى وبين المزارعين . كما أن الذين كانوا يأتون بالغلات من القرى الى المدينة كان التجار والسماسرة يغشونهم أفحش الغش ويستغلونهم اسوأ الاستغلال فأصاح النبي ﷺ كل هذه المفاسد بحكمة ، وأقام المعاملات التجارية على أسس العدل والقسط . ولكم أن تراجعوا لمعرفة كل ذلك كتب الحديث والفقه ، وتستطيعون أن توضحوا كل ذلك للفلاحين وتقنعوهم على أن هذه المسائل التى هم يرزحون تحت وطأتها كان الاسلام قدم لها حلا سليما فيما مضى ، وهو الذى يستطيع أن يحلها اليوم ولا غير .

وبقدر ما يتم عمل التوعية والتوجيه بقدر ما تتحسن الظروف ويتهيأ الجو لظهور نتائج الانتخاب الصحيحة . وبقدر ما يفوز أهل الدين والصلاح والتقوى في الانتخابات بقدر ما تتقدم خطواتنا إلى النظام المثالي الذي شهده عصر الخلافة الراشدة .

مندوب الاذاعة :

يا صاحب السماحة ! هناك ينشأ سؤال آخر وهو : «قد تفضلتم وقلتم انه يجب أن يقام النظام الاسلامى بالتدريج ، بل سوف يقام هذا النظام بالمراحل التدريجية» . وهل معنى ذلك أن القوانين السائدة والقوانين التي وضعت تحت النظام الديمقراطي الغربى لا تزال تسود خلال مرحلة التغيير التدريجية ؟ فهل لأمرين متناقضين أن يتواكبا جنبا مع جنب ؟

المودودى :

لامناص لنا من أن نبدل نظام الحياة الذى ساوره الفساد ودخله التخريب منذ عهود طويلة بالتدريج . ولا يمكن أن نستبدل النظام التربوى الاستعمارى الذى وضعه الإنكليز بالنظام التربوى الإسلامى بلمحة من البصر . وكذلك اوضاع الناس الخلقية التي تردت إلى الانحطاط والتدهور فى سنين طويلة بالافلام السينمائية الماجنة ، والصور القبيحة ، والاغاني الخليعة الرائجة ليلا ونهارا ، والمجتمعات المختلطة بين النساء والرجال ، ومناولة الخمر ، وممارسة القمار وما إلى ذلك من اعمال السوء والانشطة المحرمة ، لا يمكن تبديل اخلاق الناس وعاداتهم بعد كل ذلك بين عشية وضحاها . ولكن مع هذا وذاك علينا أن نبدأ من يومنا هذا فى بذل الجهود واستنفاد المساعى لتبديل الاوضاع

و اصلاح المفاسد . ولا يجوز لنا التأخير في ازالة كل منكر من المنكرات
 يمكن لنا أن نزيله بأسرع خطوة واقرب فرصة . ونفس الأسلوب نختاره
 فيما يتعلق بالانظمة والقوانين . فعلينا أن نلغى من قوانين عهد الكفر
 والانظمة التي تخالف الاسلام ما نقدر على الغائه على فوره بدون ما
 تأخير أو تلكؤ . ثم بقدر ما نتمكن من تنفيذ القوانين والشرائع الاسلامية
 لا نؤجل تنفيذها ولا ليوم واحد . إذ أن الحكومة التي تؤمن بالاسلام
 بكل اخلاص وصدق والتي تستهدف اقامة الاسلام في الحياة الواقعية
 هي مدعوة إلى ادخال الاصلاحات الجذرية في جميع الدوائر والشعب .
 ومن الخطأ القول بأن لا تنفذ القوانين الاسلامية ما دامت لا تستكمل
 الإصلاحات . ومما لا شك فيه أن قضائنا في المحاكم إذا شرعوا في تحكيم
 القوانين الاسلامية في القضايا والنزاعات والمرافعات بدلا من القوانين
 غير الاسلامية يقتنع الناس من تلقاء أنفسهم بأن هذا البلد لن يسوده
 نظام الكفر في المستقبل بل تحتم عليه نظام الاسلام . فهذا الاجراء
 نفسه سوف يشكل حلقة رئيسية من حلقات تبديل اذهان الناس واتجاهاتهم .
 الامر الذي تساعدنا على توطيد دعائم النظام الاسلامي .

ولكم أن تقدروا صحة ما قلته من خلال تاريخنا . إن الإنكاز
 لما الغوا قوانيننا السائدة في تلك الأيام ، واستبدلوها بقوانينهم ، وجاء
 قضائهم في المحاكم الابتدائية والمحاكم العليا يحكمون الناس بموجب
 تلك القوانين الاستعمارية ظلت مقاييس القوم واتجاهاتهم تتغير وتأخذ
 في التقلب . فأصبح الحرام حلالا والحلال حراما لديهم . والأمور
 التي اعتبرتها القوانين الانكازية مشروعة فيما يتعاق بالاخلاق أو الاقتصاد
 أو الاجتماع أو غير ذلك من شعب الحياة راجت في حياتنا الاجتماعية
 ولو كانت هي منكرات وقبائح من وجهة الاسلام . بل أصبحنا نحن

المسلمين انفسنا نصف قوانيننا بالرجعية والتخلف . حيث قد غرس في قلوبنا بأن قانون الاسلام لا يتجاوز شؤون النكاح والطلاق والارث التي سميت بالاحوال الشخصية ، ولا يصلح لتسيير الشؤون الدنيوية الأخرى .

ولكن اليوم إذا أصبح الناس يرون بأنهم أن القوانين الاسلامية هي التي تحكم البلد وتقرر مصيرهم في المحاكم فلا جرم أن التاريخ يعيد نفسه وتتبدد سيطرة القوانين الانكليزية على الأذهان . وعلى هذا ليس من الصحيح أبدا أن نقول : اننا ندخل الاصلاحات الاسلامية في شعبة واحدة أو في بعض الشعب بينما تبقى الشعب الأخرى تسيير بموجب القوانين القديمة . هذا الترقيع لا ينفع أبدا .

خذوا مثلاً موضوع الانتخاب . إن الانتخاب فيما يبدو تعتبر شعبة واحدة من شعب الحياة . ولكن اصلاح هذه الشعبة يؤثر تأثيرا كبيرا في سائر شعب الحياة . ان طريقة الانتخاب التي راجت ولا تزال في بلادنا هي تتلخص في أن المرشح لا مانع له من أن يبذل للجماهير الوعود الكاذبة الخادعة ، ولا مانع له من ذر الرماد في عيونها ، وتحميقها واستغلال مواطن الضعف فيها ، وشراء ذممها بالمال ، وممارسة جميع أنواع الضغط لأجل الحصول على الاصوات ، وتجريح المنافسين بأسوأ التهم ووصفهم بأشنع الصفات ، ونشر العصبية القبلية والاقليمية بكل وقاحة ، واثارة الفتن والنزاعات الطائفية ، وما إلى ذلك من الاساليب والمكاييد والمصاييد لأجل السيطرة على رقاب الناس . فعليكم أن تغيروا كل ذلك رأسا على عقب . وامنعوا استخدام الأساليب غير المشروعة في الحملة الانتخابية ، ودعوا الناس ينتخبون من يريدون بكل حرية وبدافع من ضميرهم وإيمانهم . وثقوا بعد ذلك أن تحسين النظام الانتخابي

سوف يحسن الجوانب العديدة من الحياة ، حيث يتعذر بذلك على رجال سيئين فوزهم في الانتخاب والوصول إلى الحكم . كما ترتفع بذلك نسبة نجاح الصالحين فيه .

مندوب الاذاعة :

نملك طائفة من الوسائل والأساليب لتبليغ الاسلام وترويجه . وماذا علينا المزيد في هذا المجال ؟

المودودي :

كتبت في هذا الشأن الشيء الكثير في مؤلفاتي ومن الصعب على في الوقت الحاضر أن اكرر المكتوب .

مندوب الاذاعة :

يا صاحب السماحة ! نرجو أن تتفضلوا بتوجيهنا إلى ما هو المطلوب من اذاعة باكستان لأجل تحقيق هذه الغاية في الوقت الحاضر ؟

المودودي :

من الضروري جدا لاستخدام اذاعة باكستان في نشر الاسلام وترويجه، البحث عن اشخاص كفوئين يختارون موضوعا من مواضيع الاسلام ويدرسونه دراسة عميقة ثم يأتون الاذاعة ويلقون منها ذلك الموضوع . فمثلا يجب أن يكون هناك مجموعة من الاشخاص الذين تختارونهم بكل دقة وحذر يتولون شرح العقائد الاسلامية وغرس كل ناحية من نواحيها في اذهان الناس بكل جدارة . وإذا جاء شخص واحد فقط يتولى هذا الموضوع يمل منه المستمعون وتتضرر نفوسهم . ولكن إذا كان هناك طائفة متنوعة من العلماء والخبراء يتكلم كل واحد

منهم على طريقته ، ويناقش الموضوع على سليقته فمن المؤكد أن يستمع الناس اليهم بكل رغبة وشوق وانتظار . فأول عمل أساسى فى هذا الصدد هو غرس العقائد الاسلامية الصحيحة فى اذهان الناس وتثبيتهم على الايمان بها والعض عليها بالنواجذ . هذا العمل الاساسى هو الذى يغير ما بأنفسهم ، وهو الذى يجلبهم إلى معرفة حقائق الاسلام والاستمسك بها .

وهكذا يجب اختيار مجموعة أخرى من الناس يصلحون ثقافة واسلوبا لالقاء الاحاديث والكلمات والدراسات عن أهمية العبادة فى الاسلام ، وفوائدها فى الدين والدنيا ، واضرار تركها فى الدنيا والآخرة . ويتبعها طائفة ثالثة من أهل العلم والدعوة لعرض مبادئ الاسلام الخلقية وأحكام الاسلام وتعاليمه على الناس . ويتولى جماعة رابعة من المصلحين الاجتماعيين توجيه النقد إلى المنكرات والفواحش المنتشرة فى المجتمع بأسلوب بليغ حكيم يستشعر به كل فرد من أفراد المجتمع بفداحة الاوساخ الخلقية التى يتدنس بها ليل نهار .

وكذلك ينبغى أن ينهض جماعة من أهل العلم بصفة خاصة ليتناولوا الكبارى واحدة ويركزوا عليها مرة بعد أخرى ، ويشرحوا للناس مضارها ، ويثيروا فى قلوب الناس الاحساس القوي بأن الكبارى كيف تفسد عليهم الدنيا والآخرة ، وكيف تدفع مرتكبيها إلى العذاب المهيّن يوم القيامة . فمثلا يأخذون ، وضموع قتل الانسان ، ويعتدون للناس نتائج القبيحة ، ويوضحون لهم بأن القاتل الذى يقتل مثلا عشرة اشخاص فى الدنيا لا يستطيع القضاء فى الدنيا أن يعاقبه إلا بعقاب واحد وهو الاعدام . أما عقاب قتل البقية من المقتولين التسعة فلا ينال العقاب عليه فى هذه

الدنيا . وإنما المحكمة الالهية يوم القيامة هي التي تعاقبه على ذلك بعقاب يتناسب مع فداحة الجريمة . لأن القضاء البشرى لا يتناول إلا فعل القتل . وعليه يعاقب المجرم باعدامه فقط . ولكن الخسائر والاضرار التي سوف تترتب من ذلك الفعل على أسرة القتل واجياله القادمة لا تستطيع محكمة من محاكم الدنيا ادراك نوعية تلك الخسائر والاضرار ومدى استمرارها إلى الاجيال المتلاحقة . والله سبحانه وتعالى هو الذى يعرف ذلك بعلمه المحيط واحاطته بكل شئ فى السموات والأرض وبكل ما تقدم وتأخر . وسوف يعطى للمجرم جزاءه الأوفى على فعله بكل آثاره ونتائجه .

وارى أن اذاعة باكستان إذا استمرت فى نشر حاقات متسلسلة مما اشرت إليه من المواضيع بواسطة رجال اكفاء يمارسون الأسلوب البليغ الأخاذ فى احاديثهم يحدث خلال ستة اشهر فقط تغيير كبير فى أفكار الناس وعاداتهم . إذ أن الأجهزة الاذاعية وسيلة فعالة لتوعية الجماهير . والجماهير مولعة بها لحد أن الفلاح — مثلاً — لا يحب حراثة أرضه إلا ويصحبه جهاز الترانزستور . وبما أن الجماهير لا تستمع اليوم من الراديو إلا أغاني السيدات ، بل أغاني الافلام المأجنة بالطلب وبدون الطلب ، إذا أصبحت نفس الجماهير لا تستمع من الراديو إلا أحاديث الدين بلغة سهلة وبأسلوب رائع فلا نتوقع منها فى المستقبل أن تغلق الراديو بمجرد أن يقارع آذانها حديث عن الله ورسوله .

واقترح أن تبدأوا فى صدد البرامج الدينية من الحكايات والوقائع الصحيحة من عهد الرسالة وعهد الخلافة الراشدة وعهد الصحابة . وكذلك حكايات وسير الاسلاف الصالحين التى تأخذ بمجامع الجماهير

ويتبعها البيان بعقائد الاسلام ومبادئ الاخلاق . وهكذا يستطيعون رويدا رويدا أن تشوقوها للاستماع إلى التعاليم الاسلامية وادراك معانيها وفهم مقتضياتها .

ولا نجدون ولا شخصا واحدا من هؤلاء القرويين البسطاء يخاو من حبه العميق للرسول ﷺ وتفدية نفسه له ، وتستطيعون أن تقولوا لهم : يا مسلمين ! إن الرسول الذي تحبونه هذا الحب العميق عليكم أن تتبعوه كذلك وتعضوا على احكامه بالنواجذ . وكذلك هل من مسلم من عامة الجماهير لا يؤمن بالبعث بعد الموت . فعليكم أن تشرحوا لهم من اذاعتكم ماذا سيواجهونه بعد الموت . خذوا جميع المعلومات عن كل ذلك من كتاب الله وسنة رسوله . وليس من المستبعد أن عامة الناس إذا سمعوا النتائج التي سوف تترتب على اعمالهم التي عملوها في الدنيا بعد انتقالهم من الدار الفانية إلى الدار الباقية ترتعد له فرائصهم وتتشعر له جلودهم . بل انهم إذا سمعوا ماذا يجري على الانسان السيء في القبر من عذاب وحساب تفتت اكيادهم وتذوب قلوبهم من كمد .

مندوب الاذاعة :

يا صاحب السماحة ! نحن فعلا ننشر من الاذاعة البرامج الخاصة بالفلاحين والمزارعين والعمال والكادحين والنساء والاطفال . فلا ننشر لهم منها الاغاني ولهو الحديث فقط . ومن الجائز أن لا تكون تلك البرامج على ما يرام ؟

المودودي :

اقول : إن معظم برامج الإذاعة تتضمن الاغاني والموسيقا . وشيئا يسيرا عن الدين ومقتضياته واخلاقه . وعلى هذا من اللازم أن

تقللوا من القسم الأول من البرامج شيئاً فشيئاً وأن تزيدوا في القسم الثاني منها . وإذا افهمتم الناس دينهم ومسئولياتهم تجاهه جيداً بنصاعة البيان وروعة الأسلوب لا يبقى الناس متعودين على الأغاني والمزامير . وإذا حاولوا أن يسمعوها من الاذاعات الخارجية فإن ضميرهم الحي سوف ينبههم على ذلك المنكر ويستشعرون بدون ما تأخير بأنهم سوف يحاسبون على ذلك يوم القيامة حيث تشهد عليهم آذانهم بما سمعوا بها وتشهد عليهم السنتهم وأرجلهم بما كانوا يعملون .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

(٩ أبريل ١٩٧٨م)



حوار حول تطبيق الشريعة الاسلامية في باكستان

مندوب اذاعة باكستان :

ايها المستمعون الكرام ، انا مندوب اذاعة باكستان اخاطبكم من مكتب سماحة الأستاذ أبو الاعلى المودودي ، حيث أن سماحته جالس فيه بين الوف من الكتب . ولا يخفى عليكم أن سماحته يعتبر في العالم المعاصر مرجعا موثوقا فيما يختص بالدراسات الاسلامية والفقهاء الاسلامي . ومن سعادة راديو باكستان ومستمعيه الكرام أن سماحة الأستاذ اتاح لهم الفرصة على مرضه لتباحث معه في موضوع القوانين الاسلامية التي نفذت في باكستان . وانا على ذلك اشكر سماحته جزيل الشكر وخالص التقدير . وإليكم ما جرى بيني وبين سماحته :

مندوب الاذاعة :

يا صاحب السماحة ! اجد في نفسي شيئا من الجرأة لوجهة إليك طائفة من الاسئلة تتضمن موضوع تطبيق الشريعة الاسلامية في باكستان . وانا على يقين أكيد بأن ملاحظاتك حول هذا الموضوع ستزود المستمعين بمعلومات نافعة وتوجيهات سليمة .

يا صاحب السماحة ! أرجو أن تتكرم بالقاء الاضواء على النتائج الفورية التي يمكن أن تظهر في المجتمع الباكستاني بعد أن طبق رئيس

جمهورية باكستان القوانين الاسلامية في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول . وهو يوم ولادة الرسول ﷺ .

المودودي :

إن النتائج الفورية التي نتوقع ظهورها من اعلان الرئيس للقوانين الاسلامية هي اقتناع الناس بأن باكستان اصبحت دولة اسلامية لا يطبق فيها إلا القوانين الاسلامية . وهذا الاقتناع يجعلهم يستعدون فكريا للتكيف مع الوضع الجديد . ثم أقول لكم بصراحة . إن القوانين أو التدابير الاخرى لاصلاح المجتمع لا تعطى أبدا النتائج الفورية ، بل إن نتائجها لا تظهر إلا بعد الاستمرار في الممارسة الفعلية .

مندوب الاذاعة :

يا صاحب السماحة ! من الواضح البين أن العالم اليوم أصبح متقاربا جدا . ولا يتخذ اجراء قانوني هام أو لا يحدث أمر ذو بال في مكان ما إلا وتصل آثاره إلى البلدان الأخرى . إذن فما هي الآثار التي سوف تترتب على باكستان أولا ، وعلى البشرية ثانيا ، بعد تطبيق القوانين الاسلامية في باكستان ، اقصد آثارا فورية وبعيدة الاغوار ؟

المودودي :

من الآثار الفورية على العالم الاسلامي أنه قد عرف بأن باكستان دخلت اليوم في مرحلة تطبيق الاسلام الذي كان سبب انشائها . ولذلك نرى أن جميع المسلمين في العالم رحبوا ترحيبا حارا بالاجراءات الاسلامية التي اتخذت في باكستان . أما العالم غير الاسلامي فهو يسئ الظن بالاسلام منذ ذى قبل . ويعتبره نظاما رجعيا غير صالح للتطبيق

في العصر الحاضر . وعلى هذا لعله يرى أن باكستان رجعت قهقري فلا بد لمحاربتها في جميع المجالات . ولكننا لانبالى بذلك ولا يهمنا موقف الناس من باكستان الاسلامية . بل علينا أن نأخذ بما نؤمن به سواء أيرضى منه احد أو لا .

مندوب الاذاعة :

يا صاحب السماحة ! إن جميع المذاهب الفقهية تتفق على الشريعة الاسلامية كنظام وهل من الممكن أن تتفق تلك المذاهب على المواد القانونية التفصيلية التي تستمد من الشريعة ؟

المودودي :

انكم تعلمون جيدا ان الحكومة انشأت مجلس العقيدة الاسلامية . والغرض من انشائه أن القوانين الاسلامية التي تريد الحكومة تطبيقها يتولى المجلس أولا تدوينها والمصادقة عليها ، ثم تحويلها إلى الحكومة لأجل صوغها في القوالب القانونية ومن ثم تطبيقها في البلد . والمجلس يضم العلماء من جميع المذاهب الفقهية . وان المشاريع الاسلامية التي قدمت من قبل المجلس حتى اليوم لا بد من أن يكون المجلس قد اتفق عليها ، وصادق عليها كل عضو من اعضائه . وعلى هذا فان تساؤلكم لا يثير أى تعقيد في هذا الباب .

مندوب الاذاعة :

يا صاحب السماحة ! هل يجوز الابقاء على الضرائب العديدة كضريبة الدخل ، وضريبة العقار ، وضريبة المبيعات ، والجمرك ، والرسوم بعد تنفيذ قانون زكاة الأموال والزروع والمواشى ؟

المودودى :

عليكم أن تفهموا جيداً أن أموال الزكاة لا تصرف الا على الفقراء والمساكين في المجتمع . وعلى الابواب التى وردت في القرآن وهى لا تصرف على تسير شئون الدولة . بل المصارف التى تحتاج اليها الدولة لتسير شئونها تحصل من الضرائب العديدة . نعم ، مادام قانون الزكاة يطبق الآن فان الأمر في حاجة إلى مراجعة نظام الضرائب الحالى وجعله منسجماً مع نظام الزكاة . أما القول بأن أموال الزكاة هى التى تغطى جميع تكاليف الدولة فليس بصحيح . لا بد من فرض الضرائب الأخرى .

مندوب الاذاعة :

سؤال عاجل يخالج الذهن ، هو : إن الموارد التى كانت تغطى تكاليف الدولة في صدر الاسلام هل إن نفس الموارد تروّج اليوم أيضاً ؟ وكذلك أرجو أن توضح لنا أيضاً أن الوجوه التى تنفق فيها أموال الزكاة بموجب كتاب الله منها باب يسمى «في سبيل الله» . فما هو المراد من هذا الباب (أى وفي سبيل الله) . واحب أن أسألك أيضاً أن سيدنا عمر فاروق رضى الله عنه كان قد الغى في عهده باب «المؤلفة قلوبهم» هل يجوز لنا أن نلغى هذا الباب اليوم ؟

المودودى :

إن سؤالكم يشمل ناحيتين ، وجوابى عن الناحية الاولى : ان نظام الحكومة في صدر الاسلام لم يكن معقداً مثلما نجده اليوم ، ولم يكن متشعباً مثل تشعبه اليوم . ولذلك فان الجزية التى كانت تفرض على غير المسلمين ، أو الخراج الذى كان يجبى من اراضيهم ، أو الغنائم التى كان يفوز بها المسلمون في الحروب ، كل ذلك كان

يكفى لتغطية مصارف الدولة وتسيير شؤونها : ولم تكن في ذلك العهد هياكل كبيرة للدوائر الحكومية ، ولا أصحاب المناصب الكبيرة ، ولا الموظفون الذين كانوا ياخذون رواتب باهظة . ولذلك لم تكن الحكومة في حاجة إلى فرض الكثير من الضرائب . وليس من اللازم اليوم أن تكتفى الدولة بنفس الموارد التي كانت لها في تلك الأيام . بل لها اليوم أن تتوسع في هذا النطاق وتتخذ الوسائل الأخرى لتسيير أمورها على أحسن ما يرام .

وجوابي عن الناحية الثانية أن باب « في سبيل الله » يشمل النشاطات الخيرية والمصالح العامة عند جماعة من الفقهاء . كما أن عند الجماعة الأخرى لا يشمل ذلك الباب إلا الجهاد . أي أن الشخص الذي يذهب للجهاد يجوز دعمه من أموال الزكاة إذا كان في حاجة إلى الدعم . ولكن هذا الرأي لا يتفق عليه جميع الفقهاء . وارى أن هذا الموضوع يطرح في مجلس العقيدة الإسلامية ، ويناقش فيه علميا ، ويصدر فيه قرار متفقا عليه . وانا لا استطيع ان أقول في هذا الموضوع أكثر من أن الأمر فيه رأيان عند الفقهاء . والأمر الأخير الذي قلتم عن سيدنا عمر فاروق رضي الله عنه فيبانه أن بعض الناس في عهد الرسول ﷺ كانوا قد دخلوا في الاسلام لظروف ارغمتهم على ذلك . ولم يكونوا مستقيمين في الاسلام . فنظرا لتأليف قلوبهم وتشجيعهم صرفت اليهم أموال الزكاة . وفي أيام سيدنا عمر فاروق رضي الله عنه لما جاءوه يطالبون بسهمهم قال لهم عمر رضي الله عنه : ان رسول الله ﷺ كان يعطيكم ليؤلفكم على الاسلام . فأما اليوم فقد اعز الله دينه واغنى عنكم ولم يعد هناك حاجة لتأليفكم .

وليس المراد من ذلك أن الباب الذى ورد فى القرآن الكريم عن المؤلفة قلوبهم قد الغى بصلة دائمة . وأرى أن هذا الموضوع كذلك يجب أن ينظر فيه مجلس العقيدة الاسلامية . وهو الذى يقرر : هل هذا الباب قائم أو ساقط .

مندوب الاذاعة :

يا سماحة الأستاذ ! أرجو المزيد من الايضاح لهذا الباب .

المودودى :

بيان هذا الباب كما يلى :

أولاً : قد يكون هناك اناس يحاربون الاسلام فيمكن من منعهم ذلك لقاء مساعدة مالية . كما جاء عن ابن عباس أن قوماً كان ياتون النبي ﷺ فان اعطاهم من الصدقات مدحوا الاسلام وقالوا : هذا دين حسن وان منعهم ذموا وعابوا .

ثانياً : شخص دخل حديثاً فى الاسلام . وبما أن مجتمعه الذى كان يعيش فيه تغير ، وانضم الى المجتمع الجديد يجوز لنا أن نؤلف قلبه بالاعانة المالية ، ونواسيه حتى يعيش بدينه الجديد ثابت الايمان مستقيم السلوك مرتاح البال .

ثالثاً : فئة من الناس مصابة بداء النفاق فيجوز اعطاؤها لمنعها من النفاق وتثبيتها على الايمان . ولهذه الاغراض وغيرها قد ذكر الله سبحانه وتعالى باب المؤلفة قلوبهم فى كتابه .

مندوب الاذاعة :

يا صاحب السماحة ! هل إن «القذف» ينطبق حكمه على قضية

الانحراف الجنسي فقط ، أو يجوز انطباقه على جميع أنواع البهتان والرمى ؟
المودودي :

إن القذف الذى ورد حده فى القرآن الكريم وهو ثمانون جلدة هو لا ينطبق إلا على حالة رمى شخص شخصا آخر بالزنا . وأما الأنواع الأخرى من البهتان والرمى فيجوز معاقبة من يفعل ذلك بقانون آخر من باب التعزير . أما حد القذف فلا يعاقب به إلا من رمى شخصا بالزنا كذبا وزورا .

مندوب الاذاعة :

يا صاحب السماحة ! إن أى حد أو تعزير أو عقاب يقرر لشخص بموجب القانون الإسلامى لا يقرر إلا بعد الشهادات الصحيحة الصادقة . فهل يمكن أن يتوفر هذا المستوى من الشهادات فى مجتمعنا اليوم أى الشهادات التى تعترف بها الشريعة الإسلامية ؟

المودودي :

مما لا شك فيه أن مجتمعنا يسوده الفساد والانحراف منذ زمن غير يسير . ويوجد عندنا بكثرة اشخاص يشهدون شهادة الزور . كما أن البوليس نفسه يعد هذا النوع من الشهود . وكذلك ان الكثير من الناس يعتقدون أن لا مانع لديهم من الكذب وشهادة الزور أمام القضاء . ولكنى اعتقد مع هذا وذاك اننا إذا طبقنا القوانين الإسلامية فى جانب ، وفى الجانب الآخر ركزنا عنايتنا على خلق الاحساس القوى فى الناس بأن القانون الذى يطبق عليهم اليوم هو قانون الله عز وجل ، وانهم إذا خالفوا هذا القانون ولم يحسنوا النية به ، وشهدوا كالعادة شهادة الزور فانهم يعاقبون فى الدنيا بموجب هذا القانون بدون هوادة . وكذلك

يعاقبون عقاباً شديداً يوم القيامة . وقال النبي ﷺ : « عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله » . فهذا الشعور إذا عمقنا في اذهان الناس على اوسع النطاق فلا اخال أن الناس يتقدمون إلى المحاكم بشهادات الزور بدون ما حرج . كما هو الوضع الآن . ثم اضيف إلى ذلك أن تنظيم البوليس من جديد امر ذو اهمية بالغة يجب اصلاح البوليس كما يجب اصلاح عامة الناس بواسطة الوسائل الاعلامية . وخاصة بالراديو . إذ أن هذا الجهاز يستمع إليه حتى الفلاح في حقاه . ولا نستطيع ايصال صوتنا إلى عامة الناس إلا بالراديو لأن الصحف أو الوسائل الأخرى لها نطاق محدود لا تتجاوزه . وعلى هذا إلى اناشد القائمين على اذاعة باكستان أن يستخدموا هذا الجهاز المؤثر الفعال لنشر الاسلام وتعميقه في قلوب الناس مشكورين .

مندوب الاذاعة :

ما هو الشرط الذي يجعل الشهادة موثوقة . هل يكفي في هذا الصدد صدق القول ، أو يضاف إليه استقامة السلوك وحسن السيرة ايضاً ؟

المودودي :

إن المصطلح الذي استخدمه الاسلام للشهادة هو أن يكون الشاهد عادلاً . والمراد من الشاهد العادل الشخص الذي يشهد بالقسط والانصاف ، ولا يكذب عمداً ، ولا يخفي امراً صحيحاً ، ولا يذكر شيئاً غير صحيح . وينظر إلى سلوكه قبل الشهادة هل هو نزيه أو غير نزيه . وخلال الشهادة أيضاً يتحرى القضاة من بيانه ولهجته وتعابيرها : هل هو صادق فيما يقول أم كاذب . ويجرى عليه الاستنطاق لكشف ما ادلى به . ومن أجل ذلك نأمل أن تتوفر الشهادات الصحيحة التي تساعدنا في تطبيق الحدود .

مندوب الاذاعة :

ماذا يكون مصير المحاماة والمحامين عندنا بعد تطبيق القوانين الاسلامية ؟

المودودى :

يتبدل لون المحاماة ولا تنتهى مهنة المحاماة . اقصد أن دور المحامى هو بمثابة دور المفتى . إذ أن المحامى مدعو إلى أن يوضح للقضاء القانون ومراده وفحواه . وهذه المهمة كان يقوم بها فى الماضى المفتون . لأن القضايا التى تعرض على القضاء كان اصحاب الفتيا يعطون فيها فتاوهم ، ويوضحون رأى الاسلام فيها . وهذه هى المهمة التى سوف يقوم بها المحامون عندنا فى المستقبل . ومعنى ذلك أن المحاماة لن تنتهى بنفسها . وانما يحصل التغير فى اسلوب ممارستها .

مندوب الاذاعة :

هل لشاهد الزور عقاب فى الشريعة ؟

المودودى :

نعم ، إذا ثبت عن شخص أنه شهد شهادة الزور فان الحكومة الاسلامية تعاقبه بقدر جريمته . أى إذا كان شهد زورا فى قضية من قضايا الحدود يعاقب عقابا شديداً . وللحكومة الاسلامية أن تضع قانونا فى هذا الباب . لأن هذا النوع من الجرائم يدخل فى نطاق القوانين التعزيرية . ويجب على الحكومة أن تضع قانونا لرجل شهد شهادة الزور فى حد من حدود الله يحاسبه حساباً شديداً ، ويعاقبه عقابا اليما يكون علة للناس وردعا . من اداء الشهادات الكاذبة أمام المحاكم .

مندوب الاذاعة :

هناك مصطلحات تستعمل في باب الزكاة كمصطلح «الأموال الظاهرة» و«الأموال الباطنة» فالرجاء شرحها مشكورين .

المودودي :

المراد من الأموال الظاهرة أموال تظهر للناس ويطلعون عليها بسهولة كالبضائع الموجودة في المحلات التجارية أو المنتوجات الجاهزة في المصانع ، والأموال المودعة في المصارف . وكذلك الحقول فأن زروعها ظاهرة بينة . أما الأموال الباطنة فهي الأموال التي يحرزها الرجل في بيته سواء أكانت من الحلي لزوجته أو بناته ، أو النقود . فان كل شيء من هذا القبيل يعتبر من الأموال والاملاك الخفية . هذا هو الفرق الاساسي بين الأموال الظاهرة والأموال الباطنة . أي المال الباطن ما خفي عن اعين الناس . والظاهر ما ظهر لهم وتقع عليه الاعين بصفة عامة .

(٦ مارس ١٩٧٩م)



